

ليبيا

الأموال الليبية في لندن: شبكة لتبييض 10 مليارات دولار

يُعيد الصخب المتصاعد بشأن شبكة من الضباط الليبيين السابقين المتهمين بتبييض أموال نظام القذافي فتح الملف البريطاني الأسود بشأن التساهل مع عمليات التهريب الضريبي وسرقة الأموال من قبل المسؤولين في «حكومات العالم الثالث»

الموجهة إليهما، وقالوا إنها «كيدية من قبل من دمروا ليبيا»، وأبدوا الاستعداد للمنتول أمام محاكمة عادلة، إذا توافرت، لإثبات براءتهما. ووفق التحقيق، فإن الرجال الثلاثة مُنحوا اللجوء السياسي في المملكة المتحدة منذ عدة سنوات، وهم يعيشون في منازل فاخرة في جنوب لندن. ويُقدّر خبراء ليبين يعملون مع الحكومات الليبية الحالية حجم الأموال التي تديرها هذه الشبكة من الضباط السابقين بما لا يقل عن 10 مليارات دولار.

السلطات البريطانية كانت قد جمّدت أموالاً ليبية باسم القذافي وعائلته عشية سقوط نظامه، تصل إلى حوالي 16 مليار دولار من الأموال السائلة ومن مجموعة عقارات فخمة، كذلك جمّدت السلطات الإيرلندية بدورها أكثر من ملياري دولار، بينما لا يُعرف تماماً حجم الأموال السيادية الليبية التي كانت تُستثمر في صناديق خارجية. وتبذل جهات مختلفة في كلا البلدين جهوداً مكثفة لوضع أيديها على هذه الأموال أو على جزء منها، لكن ما يعيق الأمور حتى الآن هو القانون الدولي، خاصة أن اتفاقات الاتحاد الأوروبي تمنع التصرف بها من دون موافقة الحكومة الشرعية للبلاد.

ويحاول الإيرلنديون إقناع الاتحاد الأوروبي بمصادرة هذه الأموال

لندن - سعيد محمد

يقول موقع إخباري أميركي (بزنس نيوز)، في تحقيق نشره نهاية الشهر الماضي، أنه عثر فعلاً على ثلاثة مسؤولين ليبين من نظام العقيد معمر القذافي (من أصل حوالي 250 يقيمون في بريطانيا) تطاردتهم السلطات الليبية الجديدة سعياً لاسترداد ملايين الدولارات من الثروة التي فقد أثرها، ويُعتقد أن جزءاً كبيراً منها موجود في بريطانيا. ونقلت مواقع صحف بريطانية أسماء اثنين من الرجال الثلاثة، وقالت إنهم يديرون ثروات هائلة ويقومون بتبييض الأموال من خلال النظام المصرفي البريطاني ومن خلال شراء العقارات



تفضّل لندن الترتيب والتفاهم حول ترتيب ما بخصوص الأموال

والفنادق. وقد نشرت الصحف صوراً للجنرال أحمد العزاوي وللواء جمعة المعرافي، وكلاهما كانا من كبار ضباط الجيش الليبي في عهد القذافي، بينما نجح الرجل الثالث على ما يبدو في استحصال قرار «منع نشر» من المحكمة.

طبعاً، نفى الرجلان الاتهامات



ليبونين يتظاهرون في طرابلس قبل أيام ضد «التدخل الفرنسي» (إف بى)

تركيا

في «الدرب» إلى موسكو... أردوغان يهاجم واشنطن: زيارتكم متأخرة

و«لم يوجه انتقادات بشأن عدد العسكريين أو الموظفين الذين أقيلا».

وحول الزيارة المرتقبة اليوم لروسيا، أعرب أردوغان عن استعداد بلاده لاتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تنفيذ مشروع خط أنابيب نقل الغاز الروسي الذي يعرف باسم «السييل التركي»، مشيراً خلال حديثه إلى وكالة «تاس» الروسية، إلى أن روسيا تمتلك أكبر حصة في قائمة موردي الغاز الطبيعي إلى تركيا، وهذا مؤشر على أن «تركيا تعد شريكة مهمة من الناحية الاقتصادية». ومن المتوقع أن يبلغ حجم ضخ الغاز الروسي في شبكة «السييل التركي» 63 مليار متر مكعب سنوياً، منها 47 مليار متر مكعب ستذهب إلى السوق الأوروبية، فيما سيخصص 16 مليار متر مكعب للاستهلاك التركي. وكانت هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية، أمس، قد رفعت الحجب عن الموقع الإلكتروني لوكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، عقب فترة حجب لنحو 4 أشهر.

وعلى صعيد العلاقات مع «الغربيين»، قال أردوغان للصحيفة الفرنسية إن اتفاق المهاجرين بين تركيا والاتحاد الأوروبي «لن

بعد نجاح الرئيس رجب طيب أردوغان، في استخدام «الملايين» على المستوى الداخلي لتوطيد أركان حكمه دون معارضة، لا يفوت الأخير فرصة لمهاجمة الغرب الذي «خذل الديمقراطية» في تركيا، في وقت يستحث فيه الخطى على درب المصالحة مع موسكو، واستعادة العلاقات الكفيلة بإعادة التوازن للاقتصاد التركي، الذي شكّل لسنوات طويلة، الرافعة الأهم لـ«حزب العدالة والتنمية الحاكم».



تسليم غولن سيبدّد المشاعر المناهضة للولايات المتحدة

الرئيس التركي انتقد اليوم الزيارة «المتأخرة» لوزير الخارجية الأميركي، جون كيري، المقررة أواخر الشهر الجاري لتركيا، معرباً خلال لقاء مع صحيفة «لوموند» الفرنسية، عن حزنه وصدمة لأن الأميركيين «انتظروا 40 يوماً لزيارة حليفهم الذي تعرض لمحاولة انقلابية»، ولاقياً في الوقت نفسه، إلى أن نظيره الروسي فلاديمير بوتين اتصل به لتقديم التعازي



الرئيس التركي، الأميركيون انتظروا 40 يوماً لزيارة حليفهم (الناضول)

غير الصادق» الذي يتبعه الاتحاد تجاه بلاده. وفي سياق متصل، أعلن وزير الدولة الألماني للشؤون الخارجية، ماركو س ادريس، من أنقرة، تأييد بلاده لملاحقة المشاركين في محاولة الانقلاب «ضمن إطار احترام القانون الدولي»، مضيفاً أنه «لو نجح هذا الانقلاب، لكانت كارثة على تركيا

مع تركيا التي تتوافق مع القيم الديمقراطية. ولكنهم للأسف، فضلوا ترك الأتراك بمفردهم». وأعرب عن استنكاره لتركيز الغربيين على «عملية تطهير المؤسسات والجيش التركي بدل المحاولة الانقلابية نفسها»، داعياً الاتحاد الأوروبي إلى «محاولة تصحيح» العلاقة وتغيير «النهج

يكون ممكناً» إن لم يلتزم الاتحاد بإعفاء الأتراك من تاشيرة الدخول الأوروبي، الذي كان من المفترض أن يبدأ في أول حزيران/يونيو. وانتقد أردوغان نظراءه الأوروبيين والأميركيين الذين «تأخروا في دعم تركيا» حين واجهت عملية أكبر من كونها «هجوماً إرهابياً عادياً»، موضحاً أنه كان عليهم «التضامن